

الأهداف العامة والمحددة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية

The general and specific objectives of the African Continental Free Trade Zones

• كباهم سامي، عضو مخبر النظام القانوني للعقود والتصرفات في القانون الخاص، جامعة

خميس مليانة، s_kabahoum@univ-dbkm.dz

تاريخ إرسال المقال: 2022/04/05 تاريخ قبول المقال: 2022/04/07 تاريخ نشر المقال: 11/05/2022

الملخص:

تطرقنا في هذه الدراسة لفكرة مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية، من خلال إبراز الأهداف العامة والمحددة لهذا التكتل الاقتصادي المستحدث في القارة الإفريقية، حيث تسعى القارة الإفريقية إلى بناء اقتصاد متكامل بين مختلف دولها الأعضاء، وذلك من خلال مقاربة تجارب اقتصادية ناجحة لتحقيق مجموعة نتائج أهمها: بناء التكامل الإفريقي الاقتصادي وتنظيم السوق الواسعة بتوفير السلع والخدمات بما يحقق الرفاه الاجتماعي لسكان إفريقيا، والمساهمة بتطوير البنية التحتية للقارة وكذلك في تحقيق التنمية الصناعية بين جل دولها، كما أنها سوف تسهم في حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات ونقل الخبرات الفنية والخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة بين دول القارة وخارجها.

الكلمات المفتاحية: مناطق التجارة الحرة، السوق الإفريقي، الاتحاد الجمركي الأفريقي .

Abstract:

In this study, we touched upon the idea of the African continental free trade zones, by highlighting the general and specific goals of this important economic bloc in the African continent, where the African continent seeks to compare successful economic experiences to achieve a set of results, the most important of which are: Building African economic integration and organizing the broad market by providing goods and services including Achieves the social welfare of the people of Africa.

Key words: Free Trade Zones, African Market, African Customs Union.

المقدمة:

لقد خطت القارة الإفريقية خطوة حاسمة في بناء التكامل القاري، بعد أن أقدمت الدول الإفريقية بالتوقيع على اتفاق التجارة الحرة القارية zlecaf وذلك بيكيغالي رواندا مارس 2018، ومما لا شك فيه أن إقامة مناطق التجارة الحرة الإفريقية فإنه سوف يسهم بتطوير البنية التحتية للقارة وكذلك في تحقيق التنمية الصناعية بين جل دولها، كما أنها سوف تسهم في تسهيل وحرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات ونقل الخبرات الفنية والخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة بين دول القارة وخارجها، وتهدف الاتفاقية إلى زيادة

"الأهداف العامة والمحددة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية"

التجارة البينية بين الأعضاء، بالإضافة لتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في أفريقيا من خلال إلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية، ومن المتوقع أن تساهم الاتفاقية في تطوير قدرات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دول القارة الأفريقية، وتعد مناطق التجارة الحرة القارية نوع من التكتل التجاري بين دولتين أو أكثر، أو بين مجموعة محددة من البلدان التي وافقت على إلغاء التعريفات الجمركية والحصص والتفضيلات على معظم السلع إن لم يكن كل السلع والخدمات المتداولة.

وتأكيداً على أهمية الاتفاق، تحرص إفريقيا على دخول اتفاقية التجارة الحرة القارية حيز النفاذ بحيث تعد علامة فارقة في مسيرة الاندماج الإقليمي في القارة الأفريقية، لذلك صادقت الجزائر على الاتفاقية بالمرسوم الرئاسي رقم 133-21¹ المتضمن التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

ونأتي هذه الورقة البحثية بالتطرق للأهداف العامة والأهداف المحددة المنشود تحقيقها بإنشاء مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية، وذلك في مبحثين أولهما يتعلق بالأهداف العامة والثاني بالأهداف المحددة، وكل ذلك في التفصيل الموالي:

المبحث الأول: الأهداف العامة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية

تعمل مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية على تعميق التكامل والاندماج الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، وإرساء قواعد اتحاد جمركي وسوق قارية مشتركة في إفريقيا كأهداف عامة²، ونأتي في هذا المبحث إلى التفصيل في كل عنصر من هذه العناصر على حدة.

المطلب الأول: تعميق التكامل والاندماج الاقتصادي

حظي التكامل الاقتصادي الإقليمي بأهمية كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تشكلت العديد من التكتلات كالإتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (nafta) ورابطة جنوب شرق آسيا (asean) وغيرها³، وبرزت اتفاقيات التجارة الحرة كصورة من صور التكامل في الاقتصاد العالمي وإحدى وسائل القرن الحالي في التعاون بين الدول، وذلك بعدما كانت الاتفاقيات التقليدية والفردية هي السائدة في التعاملات الاقتصادية الدولية، وحلت اتفاقيات التجارة الحرة محل الاتفاقيات التقليدية بعدما ظهر التوجه العالمي نحو تحرير التجارة وفتح الأسواق العالمية وإنشاء التكتلات الدولية والإقليمية واعتماد الصورة الجماعية أو الكيانات الكبرى في التعاملات التجارية، وللتكامل عنصرين⁴:

-العنصر السلبي: الذي يتمثل في إزالة القيود التجارية كالتعريفات الجمركية، والقيود الإدارية و الرقابة على عمليات التحويل بين الاقتصاديات المتعددة الداخلة ضمن مجالات التكامل.

-العنصر الإيجابي: الذي يتمثل أساساً في عملية التنسيق الهادفة إلى الحصول على الحد الأقصى للعمل والإنتاج، والتطوير في البلدان المتكاملة.

"الأهداف العامة والمحددة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية"

وبناء على هذا الطرح نجد أن التكامل الإفريقي يتمحور ابتداء في جهود التنسيق بين القدرات المتفاوتة لكل دولة إفريقية مع باقي الدول، بهدف توفير أقصى قدرات العمل بما يضمن توفير الإنتاج وإشباع الحاجات الاقتصادية للديمقراطية الإفريقية المتنامية، إلا أن هذا التنسيق لابد أن ترافقه جملة من التسهيلات الإدارية والجمركية حتى نضمن انطلاقة للتكامل الإفريقي.

كما قد يتطلب التكامل والاندماج الاقتصادي جملة من التنازلات بين الدول الإفريقية، أن تختص كل دولة بمنتوج معين أو خدمة معينة وهذه مسألة قد تجد الدول الإفريقية صعوبة في تجسيدها على الأقل في بداية تنفيذ الاتفاق المنظم لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية.

المطلب الثاني: تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة

إن القارة الأفريقية تزخر بالعديد من الإمكانيات والمقومات، حيث تمتلك نسبة من الاحتياطات النفطية في العالم، ونسبة أخرى من احتياطات الغاز الطبيعي، وكذلك احتياطات المعادن.

والهدف الأساسي من التكامل الاقتصادي يرتبط بتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الذي يسمح بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة للحيلولة دون الفقر أيضا⁵، وتضمن إفريقيا من خلال التكتل في مناطق التجارة الحرة من تخفيض تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات بما يضمن رفع القدرة الشرائية لسكانها ودور ذلك على رفاه الاجتماعي والاقتصادي.

إلا أن فكرة تخفيض تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات تستوجب تحويل الخامات التي تزخر بها القارة الإفريقية محليا، أي تحويل الخامات بين الدول الإفريقية وما قد يضمنه ذلك من الاقتصاد في تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى إمكانية بروز الصناعات التحويلية الإفريقية وتطورها مما يجعلها قادرة على المنافسة على المستوى العالمي.

كما يستوجب على إفريقيا الاستفادة القصوى من احتياطاتها النفطية والغازية واحتياطات المعادن، من خلال بعث الصناعات الثقيلة داخل القارة، وما قد يحققه ذلك من وضع حد للتبعية التي تشهدها اقتصاديات الدول الإفريقية للدول المتقدمة.

ومن خلال كل ذلك يمكن لإفريقيا أن تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، بوضع حد للفقر المتفشى بين شعوب القارة، والتقليص من نسب البطالة المرتفعة داخل دولها مع ضمان استدامة المواد الخام والاحتياطات للأجيال المستقبلية.

المطلب الثالث: إرساء قواعد اتحاد جمركي وسوق قارية مشتركة

جاء بنص المادة الأولى من الاتفاقية المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فقرة (ي) على أن الاتحاد الجمركي القاري "يعني الاتحاد الجمركي على الصعيد القاري عن طريق اعتماد تعريف خارجي موحدة،..."، ويتم في هذه المرحلة توحيد تعريف جمركي إزاء العالم الخارجي⁶، أي أن الاتحاد الجمركي هو

"الأهداف العامة والمحددة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية"

الصورة الثانية من التكامل الاقتصادي التي تلي فكرة مناطق التجارة الحرة، ويتضمن وضع تعريفات جمركية اتجاه العالم الخارجي للسلع بصورة متجانسة، وذلك يتعلق بالدول غير المشاركة في هذا الاتحاد وإذا نجحت الدول الإفريقية في وضع هذا الاتحاد الجمركي جسدت من خلاله السوق المشتركة⁷.

والسوق القارية المشتركة من المشاريع المهمة، ومع أهمية قيام السوق المشتركة كونها أصبحت ضرورة لمواجهة تحديات العولمة وما أفرزته من قيام تكتلات اقتصادية عملاقة، لا يمكن مواجهتها إلا بتكثف مماثل، لإعطاء مكانة في الساحة الدولية كون القوة الاقتصادية أهم دعائم القرار السياسي⁸.

وتتجلى أهمية السوق القارية الإفريقية في كبرها من جهة ومن جهة ثانية من زاوية عدد المستهلكين المتنامي، وهذا الأمر يتطلب تفعيل التجارة البينية بين دول السوق المشتركة من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات حتى تتحقق الوفرة الاقتصادية، وبالتالي ندعم المؤسسات المحلية الإفريقية الناشئة ونساعدها على الثبات في السوق لمواجهة شراسة المنافسة العالمية.

المبحث الثاني: الأهداف المحددة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية

مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية تسعى إلى إلغاء الحواجز الجمركية، والتعاون في جميع المجالات المتعلقة بالتجارة، وتعزيز الاستثمار وتقوية المنافسة وحماية حقوق الملكية الفكرية كأهداف محددة⁹، ونأتي في هذا المبحث إلى التفصيل في كل عنصر من هذه العناصر على حدا.

المطلب الأول: إلغاء الحواجز الجمركية

سبق القول على أن الاتحاد الجمركي يعتبر الصورة الثانية من التكامل الاقتصادي التي تلي فكرة مناطق التجارة الحرة، ويتضمن وضع تعريفات جمركية اتجاه العلم الخارجي للسلع بصورة متجانسة وذلك يتعلق بالدول غير المشاركة في هذا الاتحاد وإذا نجحت الدول الإفريقية في وضع هذا الاتحاد الجمركي جسدت من خلاله السوق المشتركة¹⁰.

وتنعكس في الحقيقة إزالة الضرائب الجمركية والقيود غير الجمركية¹¹ أمام حركة التجارة البينية الإفريقية انعكاسا إيجابيا على خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخل القارة الإفريقية، مما يساهم في التسهيل من إنشاء الاتحاد الجمركي الأفريقي وتطبيق التعريفات الجمركية الموحدة تجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج، كما يتطلب من الدول الإفريقية الأعضاء في الاتحاد الإفريقي الأطراف أن تزيل تدريجيا الرسوم الجمركية أو الرسوم ذات الأثر المماثل على البضائع الناشئة في إقليم أي دولة طرف أخرى، وتتعاون الدول الأطراف في اتخاذ التدابير المناسبة بما فيها الترتيبات المتعلقة بالتعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة وكل التدابير المتعلقة بتسيير التجارة البينية.

"الأهداف العامة والمحددة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية"

ومن خلال ذلك تضمن إفريقيا إلغاء الحواجز الجمركية وما يضمنه ذلك من انسيابية المنتج الإفريقي للمستهلك الإفريقي، والآثار المترتبة عن ذلك سواء على المؤسسات الإفريقية أو على المستهلك بتحسين قدرته الشرائية بانخفاض تكاليف المنتج الإفريقي المحلي.

المطلب الثاني: التعاون في جميع المجالات المتعلقة بالتجارة

يعتبر التبادل التجاري للسلع والخدمات بين دول أعضاء منطقة التجارة الحرة أمر مهم وأساسي، حيث تلعب السياسة التجارية المتبعة دور فعال¹²، لذلك فإن إزالة الحواجز والموانع أمام التبادل التجاري بين أعضاء الاتفاقية من المتوقع أن يعزز التجارة بين البلدان الإفريقية كما يلعب دور في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، على اعتبار أن تحرير التجارة سيحفز حالة من الرخاء الاقتصادي على الصعيدين الوطني والفردى للدول الأعضاء.

ومن خلال تدفق السلع والخدمات المحلية الإفريقية وفتح الأسواق أمام الصادرات الإفريقية، يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين موازين المدفوعات، على اعتبار أن التدفق التجاري سيؤدي إلى التركيز على جودة السعر والخدمة، ولا بد أن يعود ذلك بالفائدة على المستهلكين الأفارقة، وذلك بوجود مجال أوسع للاختيار وأسعار أقل من خلال المنافسة المتزايدة.

فتحرير التجارة بشروط تفضيلية هو الحجر الأساس لوجود منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث يكون إلغاء تعريفات الاستيراد والحصص المفروضة من الدول فيما بينها على معظم السلع المتداولة، لكي يمنح المتعاملين الاقتصاديين في منطقة التجارة الحرة ميزة تنافسية.

المطلب الثالث: تعزيز الاستثمار وتقوية المنافسة وحماية حقوق الملكية الفكرية

تعد مناطق التجارة الحرة إحدى الوسائل الفعالة لجذب الاستثمار خاصة الأجنبي منه، مما يعزز قدرة الدولة التي بها المنطقة للمحافظة على رؤوس الأموال الوطنية وزيادة حجم التبادل التجاري والمساهمة في نقل التكنولوجيا، وتتضمن المناطق الحرة وسائل قانونية للمستثمر داعمة وجاذبة له، وتتمثل عموماً حقوق المستثمر في المناطق الحرة في تخصيص العقارات وحقوق البناء والتنازل، وتسهيل الإقامة وتغيير الشركاء وعدم تقييد المستثمر بالشريك المحلي وغيرها من الوسائل¹³، وتعزز هذه المناطق مجالا للمنافسة وحماية حقوق الملكية الفكرية باعتبارها أصول ذات قيمة حقيقية.

وبذلك مناطق التجارة الحرة القارية تدعم الفرص الاستثمارية وتبني ثقافة وسياسة فاعلة لخدمة المستثمرين وتستند على أهمية الاستثمار في دفع عجلة التنمية والنهوض بالاقتصاد القومي الإفريقي، حيث تلعب التجارة الإفريقية البينية إلى فرصة تحول إفريقيا إلى الصناعة والحد من الاعتماد على السلع الأولية الأساسية.

"الأهداف العامة والمحددة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية"

ومناطق التجارة الحرة تكون أكثر جاذبية للشركات والمستثمرين، في ظل وجود هذا السوق الإفريقي الكبير والعائد الديمغرافي الإفريقي المتنوع وما يضمنه ذلك من تصريف السلع والخدمات، كما تضمن إفريقيا من خلال دخول المستثمرين إلى :

_ توفير فرص عمل حقيقية مع ضمان تطوير المهارات الفنية والإنتاجية؛
_ زيادة الموارد من النقد الأجنبي وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية المباشرة وإحداث تراكم رأسمالي؛

_ جلب التكنولوجيا الحديثة لتطوير الطاقات والقدرات الإنتاجية والفنية في إفريقيا؛
_ زيادة الاعتماد على الصناعة الوطنية الإفريقية في تلبية الاحتياجات المحلية.

الخاتمة:

من خلال هذه الورقة البحثية نلاحظ أن الجهود الإفريقية تتمحور في إيجاد عمل مشترك وتوحيد الطاقات والجهود للوقوف بإفريقيا والدفع بها قدما، ولعل إنشاء مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية من أهم الخطوات الإفريقية التي يمكن لها أن تحقق تكامل الأفكار الإفريقية الهادفة لوضع حد لتخلف القارة، ومن خلال هذه الدراسة نخلص للنتائج التالية:

نتائج:

_ مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية تسعى لبناء التكامل الإفريقي الاقتصادي وتنظيم السوق الواسعة بتوفير السلع والخدمات.

_ تحقق مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمستهلك الإفريقي ولسكان قارة إفريقيا عموما.

_ مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية لها دور في تشجيع الاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال، والتقنيات المتقدمة، والتدريب، وخلق فرص عمل جديدة، فضلا عن دورها في زيادة الصادرات ورؤوس الأموال بالعملة الصعبة.

_ مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية إستراتيجية اقتصادية بعيدة المدى، تهدف أساسا إلى تشجيع الاستثمارات وتنمية الصناعات التصديرية، وزيادة تصنيع الخامات المحلية لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وإحداث تأثيرات متعددة في الاقتصاد الوطني المحلي الإفريقي، ووضع صيغة مناسبة للتعامل بين أنشطة المناطق الحرة والأنشطة المماثلة داخل الدولة الواحدة بهدف تنسيق النشاط الاستثماري، وتنامي مردوده وفائدته.

_ تعزز مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية القدرة التنافسية للصناعات الإفريقية لمواجهة الصناعات العالمية وصناعات التجمعات الاقتصادية الأخرى غير إفريقية.

"الأهداف العامة والمحددة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية"

– تعزز مناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية الثقة في المنتج الإفريقي، وما يترتب عنه من مكاسب للمتعامل الاقتصادي الإفريقي، ومن خلال هذه النتائج نقترح على الدول الأعضاء بالاتحاد الإفريقي إلى مسارعة الزمن بتنفيذ الاتفاق المنظم لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية وبحسن نية، وتذليل كل الصعوبات التي قد تعترضه.

قائمة المصادر والمراجع:**– النصوص القانونية:**

– الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (zlecaf)، الموقع بكيكالي رواندا 21 مارس 2018.

– مرسوم رئاسي رقم 21-133 مؤرخ في 22 شعبان عام 1442 الموافق لـ 5 أبريل سنة 2021، يتضمن التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الموقع بكيكالي في 21 مارس سنة 2018، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 36 لسنة 2021.

– المقالات:

- احمد عادل شيهان ويوسف عودة غانم، الحقوق المتصلة بالنشاط التجاري للمستثمر في المناطق الحرة (دراسة قانونية مقارنة)، مجلة الكوفة، جامعة الكوفة كلية القانون، المجلد 1، العدد 36 ج2، 2018، ص 98_99.

- بوشري عبد الغني ومنصور حاج موسى، التكامل الاقتصادي الإقليمي وإستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 3، العدد 1، 2015، ص 41.

- حساني عمر، انعكاسات تطبيق التجارة منطقة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية (التطورات، المشاكل والحلول)، مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص 132.

- خديجة جمعة الزويني، الكلف والمنافع الاجتماعية المتحققة من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود مناطق التجارة الحرة (دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي)، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 1، العدد 72، 2008، ص 5.

- دحماني الهوارية ودريال عبد القادر، دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضمان الأمن الغذائي العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 5، العدد 3، 2017، ص 1.

"الأهداف العامة والمحددة لمناطق التجارة الحرة القارية الإفريقية"

- دمان ذبيح محمد، التكامل الاقتصادي المغاربي_ الواقع والآفاق، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 4، العدد 2، 2017، ص 318.
- مداحي عثمان، السوق العربية المشتركة ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 8، العدد 2، 2009، ص 366.
- مسعودي محمد، تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "comes"، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 14، العدد 4، 2015، ص 380.

الهوامش:

¹ مرسوم رئاسي رقم 21-133 مؤرخ في 22 شعبان عام 1442 الموافق لـ 5 أبريل سنة 2021، يتضمن التصديق على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الموقع بكيجالي في 21 مارس سنة 2018، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 36 لسنة 2021.

² المادة 3 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (zlecaf)، الموقع بكيجالي رواندا 21 مارس 2018.

³ دحماني الهوارية ودربال عبد القادر، دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضمان الأمن الغذائي العربي، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 5، العدد 3، 2017، ص 1.

⁴ دمان ذبيح محمد، التكامل الاقتصادي المغاربي_ الواقع والآفاق، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلد 4، العدد 2، 2017، ص 318.

⁵ مسعودي محمد، تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي في إفريقيا دراسة حالة السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "comesa"، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 14، العدد 4، 2015، ص 380.

⁶ خديجة جمعة الزويني، الكلف والمنافع الاجتماعية المتحققة من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل وجود مناطق التجارة الحرة (دراسة تطبيقية في مصرف الائتمان العراقي)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 1، العدد 72، 2008، ص 5.

⁷ بوشري عبد الغني ومنصور حاج موسى، التكامل الاقتصادي الإقليمي وإستراتيجية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 3، العدد 1، 2015، ص 41.

⁸ مداحي عثمان، السوق العربية المشتركة ودورها في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية أدرار، المجلد 8، العدد 2، 2009، ص 366.

⁹ المادة 4 من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (zlecaf)، الموقع بكيجالي رواندا 21 مارس 2018.

¹⁰ بوشري عبد الغني ومنصور حاج موسى، المرجع السابق، ص 41.

¹¹ الحواجز غير جمركية" تعني الحواجز التي تعترض التجارة من خلال آليات أخرى غير فرض التعريفات" المادة الأولى

فقرة (ص) من الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (zlecaf)، السالف ذكره.

¹² حساني عمر، انعكاسات تطبيق التجارة منطقة الحرة العربية الكبرى على حجم التجارة العربية البينية (التطورات، المشاكل والحلول)، مجلة المالية والأسواق، جامعة ابن باديس مستغانم، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص 132.

¹³ احمد عادل شيهان ويوسف عودة غانم، الحقوق المتصلة بالنشاط التجاري للمستثمر في المناطق الحرة (دراسة قانونية مقارنة)، مجلة الكوفة، جامعة الكوفة كلية القانون، المجلد 1، العدد 36 ج 2، 2018، ص 98_99.